المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــــدد 17S حزيران 2025
No.17S JUNE 2025

ماهية التوازن الاستراتيجي الدولي

الباحث: مصطفى عبد الأمير عبد الكريم
جامعة الكوفة – كلية العلوم السياسية
mustafaa.alatrash@student.uokufa.edu.iq
د. بهاء عدنان يحيى السعبري
جامعة الكوفة – كلية العلوم السياسية
bahaa.alsabary@uokufa.edu.iq

الملخص

تعد مسألة التوازن الاستراتيجي من المسائل الحيوية في دراسة التنظير المرتبط بالقوى الإقليمية والدولية، إذ عرفت العلاقات الدولية في مدد زمنية أنماط من التوازنات القائمة على هيمنة قوى معينة على الشؤون العالمية، غير أن تلك الحالة الهيمنة لم تدم طويلاً، إذ أن الاختلاف في الإمكانات لدى القوى القابضة على النظام الدولي يؤدي إلى تبدل الأدوار والمكانات، لذلك فأن الدول غالباً ما كانت تلجأ إلى مسألة التوازن على اعتباره سبيلاً لإيجاد التكافؤ في طبيعة العلاقات فيما بينها، وهكذا أصبحت هذه العملية التي تعرف بالتوازن جزءا من ترتيب العلاقات الدولية من خلال جدلية الصراع والتوازن.

الكلمات المفتاحية: التوازن الاستراتيجي، الدولي، التعادل، توازن القوى.

The Nature of International Strategic Balance

Researcher: Mustafa Abdul Amir Abdul Karim
University of Kufa - College of Political Science
mustafaa.alatrash@student.uokufa.edu.iq
Dr. Bahaa Adnan Yahya Al-Sa'bari
University of Kufa - College of Political Science
bahaa.alsabary@uokufa.edu.iq

Abstract

The issue of strategic balance is a vital issue in the study of theories related to regional and international powers. International relations have historically experienced patterns of balance based on the dominance of certain powers over global affairs. However, this state of dominance did not last long, as the difference in capabilities of the powers controlling the international system led to a shift in roles and positions. Therefore, states often resorted to the issue of balance as a means of establishing parity in the nature of their relations. Thus, this process, known as balance, became part of the organization of international relations through the dialectic of conflict and balance.

Keywords: Strategic balance, international, parity, balance of power.

المطلب الأول

مفهوم التوازن الاستراتيجي

يعد مفهوم التوازن من المفاهيم التي تستخدم في العلوم الطبيعية الصرفة، لكن يمكن التعويل عليه في وصف العلاقات الدولية وتحليل أنماط تفاعلاتها إذ تشهد حالة من التنافس الشديد من أجل الهيمنة والنفوذ بالاعتماد على الوسائل العسكرية، الإقتصادية، التكنولوجية في مناطقة إقليمية ذات تأثير استراتيجي على القوى الفاعلة في النظام الدولي.

الفرع الأول: توصيف التوازن وتوازن القوى

إن مفهوم "التوازن" من المفاهيم الشائعة في السياسة الدولية، إذ يرتبط بمدركات الأمن والاستقرار وتبادل المصالح لتشكيل وضع جديد، فقد استخدم في العلوم الطبيعية ثم استعاره المنظرين الاستراتيجيين في نهاية الحرب العالمية الثانية في إطار بحثهم عن نظرية تحليلية لتفسير العلاقات الدولية حتى أصبح عنواناً لحالة

توازن القوى، أو وضع ممهد لبناء الأهداف وضمانة الأمن (عطوان، ٢٠١٠، ص٢٩ – 34). ولم يشهد مفهوم التوازن تحديداً ثباتاً أو معطى واضحاً، بسبب الإطار العملياتي والدواعي الإستراتيجية التي تؤطرها رؤى عقائد متضاربة تنزع للحفاظ على وجودها بإقامة نوع من التعايش الذي يستدعي توازناً، فضلاً عن ما تتميز به العلاقات من تحولات أو التفاعلات أو مرونة أو تشدد أو إرباك للمقومات أو سياسات التوفيق من الإنجازات(ليتل، ٢٠٠٩، ص٢٩ – 49)، لذلك فأن التوازن يجسد محصلة التفاعل بين الفعل ورد الفعل والتمييز بينهما، ومحصلة توظيف شروط "المكانة" بما يتناسب مع حقيقة الدور المستهدف أو تقاسم الأدوار، ومحصلة توظيف سياسات القوى بكل ما تعنيه من إمكانات وقدرات، ومحصلة التبادل في المصالح التي تتسم بكونها القوة الدافعة وراء البقاء (معلوم، ١٩٩٣، ص١٧١).

ويصف عالم الرياضيات الألماني "غيورغ كانتور" التوازن بأنه: حالة الاتزان الساكن أو المتحرك بين قوى متعارضة، لكنه لا يعني نقطة التعادل التام، فهو خط طولي بين وضعين متعارضين قد يقترب أحدهما أكثر من الآخر، وتظل قائمة ما لم يقترب بشكل جسيم من أحد الوضعين حينها فأن التوازن يختل بشكل ظاهر بما يترتب عليه من نتائج، ويصفه عالم السياسة الأمريكي "أندرو رينولدز" بأنه: الانطباع بوجود ميزان مع ثقل في واحدة من الكفتين بحيث تتوازن المقادير في الكفتين في حالة التعادل (اغوان، 2021، ص64).

ويعرف العالم السياسي الأمريكي "كوينسي رايت" التوازن بأنه: "نظام هدفه إيجاد قناعة دائمة لدى الدولة بأنها إذا حاولت العدوان فستواجه تجمعاً من الدول لا يقهر" (يسوف، 2010، ص12).

وعرف عالم السياسة الألماني "إرنست بي. هاس" التوازن بأنه: عبارة عن ثمانية معان، وأربعة استخدامات، هي: "توزيع القوة، توزيع القوات، التوازن واللا توازن، الاستقرار واللا استقرار، الحرب والسلم، سياسة القوة، سنة التاريخ، ومرشد السياسة الخارجية"، أي أن التوازن يصف حالة تعادلية بين قوى متضادة بينها قدر معين من الترابط قد يؤدي إلى الاستقرار (العلياوي، 2025، ص17).

ويعرف العالم السياسي الألماني "هانز مورغنثاو" التوازن بأنه: "رغبة الدولة في الحصول على القوة اللازمة والضرورية من أجل أن تتجنب الانكسار والخسارة في حالة الصراع المسلح"، وهذا التعريف يؤكد على تعظيم عنصر القوة لتحقيق أهداف الدولة ومصالحها القومية، وتكون القوة هي بمثابة معيار بقاء أو انهيار التوازن (يسوف، المرجع السابق، ص12).

وينقسم مفهوم التوازن إلى قسمين، هما: المفهوم التقليدي الذي يرى أن التوازن هو التساوي بين الأطراف في المقدرات العسكرية طالما أن الصراع هو الطابع الحيوي للعلاقات الدولية، نتيجة اختلاف وتباين المصالح القومية بين الدول الساعية لرفع مفردات قدراتها القمعية على حساب الدول الأخرى، وبما يؤدي إلى تهديد حرية واستغلال بعضها الآخر، ويدفعها إلى مواجهة القوة بمثلها من خلال التجمع في محاور وأحلاف مضادة حتى يتسنى إعادة التوازن إلى نصابه (أبو خزام، ١٩٩٩، ص83، 84)، الأمر الذي يفيد أن هناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في أي توازن دولي تقليدي على اعتبارها من العناصر الأساسية لتشكيل التوازن، والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي (طلعت، ١٩٩٨، ص١٠٢):

أولاً: توفر مجموعة من القوى الدولية.

ثانياً: امتلاك آلية أو قواعد حاكمة للتفاعلات الدولية في مرحلة التعادل أو التكافؤ.

ثالثاً: وجود حالة من الاستقرار النسبي بين القوى المتكافئة.

رابعاً: وجود توزيع متعادل أو شبه متعادل لمفردات القوة بين القوى الدولية.

أما المفهوم المعاصر للتوازن يشير إلى التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل لعناصر القوة السياسية والإقتصادية والإستراتيجية بين دولتين أو أكثر حتى يتشكل نوع من التحالفات الإقليمية والدولية، ويؤدي إلى تعزيز حالة السلم والاستقرار وضمان المصالح المشتركة، فضلاً عن الابتعاد عن دائرة الصراعات والحروب (أبو خزام، المرجع السابق، ص254)، بمعنى أن التوازن أصبح يحتوي على عناصر اقتصادية وتكنولوجية إلى جانب اعتبارات القدرة في ميادين التجارة والاستثمار ووسائل نقلها، وحماية حقوق الإنسان والبيئة، وذلك بسبب زيادة أهمية مفردات القدرة الإقتصادية والتكنولوجيا غير العسكرية والإستراتيجية في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى التحولات الإقتصادية والتكنولوجية في مرحلة ما بعد

الحرب الباردة التي شهدت تفرد الولايات المتحدة في قيادة الشؤون العالمية وتقييد قدرة الأطراف الدولية على المزاحمة (الشلبي، ١٩٨٥، ص30 – 39).

الفرع الثاني: توصيف التوازن الاستراتيجي

أشرت نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، تحولاً في طبيعة مفهوم التوازن ليكون البديل عن توازن القوى التقليدي، وكان توازن الرعب النووي قائماً على التعادل النسبي الكمي والنوعي في الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وهو قائم على فكرة رئيسة هي "الردع" (مقلد، 1985، ص١٨١)، والذي يعد من الظواهر المهمة للحرب البادرة، وبناء عليه، ظهر مفهوم "التوازن الاستراتيجي" المرتبط السلاح النووي، ويقصد به ذلك التعادل النسبي في الإمكانات أو القدرات المختلفة بين الدول المؤثرة على الساحة الدولية.

ويعرف التوازن الاستراتيجي بأنه: الحالة التي تتعادل عندها المقدرات البنائية والسلوكية والقيمية لدولة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو للدول ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة من دولة أخرى أو أكثر، وبما يمكنها من التحرك وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار (عبد البديع، 1988، ص22)، ويتميز التوازن الاستراتيجي بثلاثة خصائص، هي (هيلر وتماري وأيتان، 1984، ص55):

أولاً: تكافؤ مجموعة من المتغيرات فإذا استمرت عرف بالتوازن الاستراتيجي المستقر، وإذا تغيرت سلباً أو إيجاباً عرف بالتوازن الاستراتيجي غير المستقر.

ثانياً: إمكانية تحقيق التوازن الاستراتيجي في دولة منفردة بصورة كاملة معتمدة على إمكاناتها الذاتية القومية، إذ تتكافأ مع التهديدات الموجهة ضدها أو قد يتم ذلك من خلال تحالفات.

ثالثاً: إن التوازن الاستراتيجي يتضمن ثلاثة أبعاد، هي: البعد البنائي يتمثل في قدرات الدولة السياسية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية، والبعد السلوكي الذي ينبع من مرونة وحركة القوى الفاعلة إقليمياً ودولياً، والبعد القيمي الذي يقيم من خلاله حالة القبول أو الرفض للقوى الفاعلة.

ويعبر التوازن الاستراتيجي عن مجموعة من الأشكال التي يمكن طرحها على النحو الآتي:

أولاً: التوازن الاستراتيجي المتعدد الأقطاب، يقوم على قوى متعددة حيث تعمل هذه المجموعات على موازنة بعضها بعضاً، ولا يشترط حدود قصوى من تلك المحاور والتجمعات، لكن "هانز مورغنثاو" يرى أن التوازن المتعدد الأقطاب يجب أن لا يقل عن أطراف ثلاثة يترتب عليه الاستقرار وحفظ استقلال هذه الأطراف مهما كان أحدهم ضعيفاً (مورغنثاو، 1964، ص238)، ويتصف هذا النوع من التوازن بالخصائص الآتية (Brown, 1996, P. 308):

1- الكثرة النسبية لأطرافه بما لا يقل عن ثلاثة أطراف، فإذا قلت تحول إلى نوع التوازن البسيط.
2- الطبيعة التنافسية فهي الخاصية الأساسية التي تقود إلى الاستقرار والسلام.
3- خضوع الأطراف وقبولهم لمبادئ التنافس، وتتصف بظهور قواعد شرعية مقبولة من جميع الأطراف.
4- يمتاز بتحقيق الاستقرار والسلام.

ثانياً: التوازن الاستراتيجي البسيط "الثنائي"، يقوم عند وجود دولتين أو كتلتين متعارضتين في حالة من التعادل النسبي، وفي الأساس ينشأ هذا التوازن من وجود كتلتين دوليتين، غير أن ذلك لا يمنع من قيامه بين دولتين، ويغلب على هذا النوع من التوازن بين دولتين أن يكون توازناً إقليمياً (Griffiths, 2002, P. 12)، أما التوازن الدولي العام فالصورة الغالبة له هو توازن الكتل، لكن وجود الكتلة الدولية يعتمد على وجود دولة قطب تكون بمثابة النواة، حيث تتجمع حولها مجموعة من الدول الأضعف للاحتماء بها أو التحالف معها، ومن ثم تكوين كتلة دولية واحدة، ولأن هذا التوازن يعتمد على دولة قطب فإنه كثيراً ما يبدو توازناً بين دولتين (العويني، 1982، ص77)، وللتوازن الاستراتيجي البسيط جملة من الخصائص، هي (خزام، المرجع السابق، ص120، 121):

1- ينشأ التوازن البسيط في الغالب نتيجة حتمية للتوازن الاستراتيجي المركب، لأنه يتصف بالحركية فإنه يشهد تحالف من الدول بقصد الحفاظ على المصالح الوطنية لهذه الأطراف، وأن مرحلة التحالفات في

التوازن الاستراتيجي المركب تتسم بالاستقرار والسلام، فالوسائل الدبلوماسية في هذه المرحلة تكون طاغية، أما عند تشكيل التوازن الاستراتيجي البسيط فإن الدبلوماسية تصبح أقل فاعلية.

2- يشكل التوازن الاستراتيجي البسيط مرحلة الاقتراب من الحرب ويؤدي إليها، وأن المدلولات الإستراتيجية للتوازن الاستراتيجي المركب يؤدي إلى الاستقرار بسبب الطبيعة التنافسية التي تتيح العمل الدبلوماسي، أما التوازن الاستراتيجي البسيط فإن طبيعته هي المعارضة المباشرة والتنافس السافر.

3- يخلق التوازن الاستراتيجي البسيط مرحلة استقرار قصيرة الأمد، وهي المدة الضرورية لإعداد الحرب، وهذا الاستقرار يتصف بالقلق والاضطراب أياً كانت مدته، وبما أن التحالفات تسبق التشكيل النهائي للتوازن، لذلك فإن الحرب لا تبدأ إلا بعد التأكد من متانة هذه التحالفات.

4- إن التوازن الاستراتيجي المتعدد الأقطاب هو الغالب في القرون الأربعة الماضية، لكن التوازن الاستراتيجي الثنائي هو الأسبق في الوجود بحكم وسائل الاتصال البدائية بين الدول في العصور القديمة، إذ يكون من الطبيعي أن يظهر توازن استراتيجي في حيز إقليمي ضيق بين دول قليلة متجاورة تعيش في عالمها الخاص دونما ارتباط وثيق بالمجموعات الدولية الأخرى.

ثالثاً: التوازن الاستراتيجي المرن والجامد، بحسب وصف عالم الاجتماع الفرنسي "ريمون آرون" فأن الميزان الاستراتيجي ليس من طبيعة واحدة، ولا يخضع دائماً لعدد الأطراف المكونة، بل يخضع لطبيعة الدول التي يلتزم بتحقيقها أولئك الذين يسيطرون على السلطة (Jones, 1954, P. 147).

1- التوازن المرن: يقوم بين دول تنتمي إلى فكر سياسي واجتماعي واقتصادي وحضاري موحد أو متجانس، لذلك يطلق عليه أحياناً توازن الأنظمة المتجانسة أو توازن الأنظمة المتعادلة.

2- التوازن الجامد: يقوم بين دول تنتمي إلى فكر سياسي واجتماعي واقتصادي وحضاري متناقض أو متنافر، لذلك يطلق عليه أحياناً توازن الأنظمة المتنافرة أو الأنظمة الثورية (حسين، 2009، ص91).

إن التوازن الاستراتيجي يتصف بإشكال متعددة ومختلفة، وأن المرونة والجمود هي أوصاف تضاف إلى النوع الأصلي للتوازن الاستراتيجي، إذ تجعل له أشكالاً أخرى فرعية، فقد يكون التوازن الاستراتيجي بسيطاً ومرناً أو بسيطاً وجامداً، كما يكون مركباً ومرناً أو مركباً وجامداً، لكن قيام الحروب يرتبط بنوع التوازن الاستراتيجي وطبيعة وصفه، فالتوازن المركب هو توازن الاستقرار من دون النظر إلى وصفه.

المطلب الثاني

وسائل تحقيق التوازن الاستراتيجي

يعد التوازن الاستراتيجي من الضوابط الأساسية لحركية النظام الدولي، وأن التوازن الاستراتيجي لا يستمر من دون الاعتماد على مجموعة من الوسائل السياسية والإقتصادية والعسكرية التي تتبعها دولة أو تحالف دولي أو القوى المتنافسة لتحقيق التوازن الدولي، وتشير القاعدة العامة بأن التوازن الفرعي لا يمكنه أن ينجز بمعزل من أطرافه، أو أن يكون مستقلاً عن المتغيرات المحيطة، لكنه يستطيع أن يوسع من دائرة استغلاله إلى أقصى مدى بحيث يبدو مسيطراً.

الفرع الأول: سياسة فرق تسد إزاء الخصوم

تستخدم سياسة فرق بغية ضمان عدم حصول تنسيق فعال ونشط بين قدرات الخصوم، وأضعاف قدراتهم الإستراتيجية، ومن ثم قوتهم الإجمالية، وأحداث اختلال في توازن القوى لا يصب في مصلحتهم، ويتكرر استعمال سياسة فرق تسد في سياسات الدول الاستعمارية في سيطرتها على شعوب المستعمرات والتي يشاع استخدامها على النطاق الداخلي في الدولة الموحدة، بهدف التفريق بين الفئات والطبقات الإجتماعية في محاولة لإضعاف الخصوم (الجاسور، 2009، ص274).

الفرع الثاني: سياسة التعويضات الإقليمية

استخدمت سياسة التعويضات الإقليمية في إقرار مبدأ توازنات القوى في القرن الثامن عشر، فقد ورد ذكرها صراحة في معاهدة "أوترخت" عام 1713، والتي أنهت الحرب بسبب مشكلة الخلافة الإسبانية حينما عدت التعويضات الإقليمية وسيلة مقبولة للإبقاء على توازنات القوى دون تغيير، ونتيجة لذلك قسمت التركات الإسبانية في القارة الأوروبية وخارجها (يسوف، المرجع السابق، ص17).

الفرع الثالث: تقديم المعونات الاقتصادية

إن المعونات الإقتصادية قد تكون مقدمة من دولة أو مجموعة دول تعطى إلى دولة أخرى مشروطة أو غير مشروطة بوصفها من الوسائل غير العسكرية للتأثير على التوازن الدولي سواء أكانت ابقاءً أم تغييراً، فالمعونات الاقتصادية غير المشروطة تدخل في إطار اعتماد أساليب الترغيب وهو الأكثر قبولاً لدى مختلف الدول، على العكس من المعونات الإقتصادية المشروطة التي تدخل في إطار الترهيب، والتي قد لا تحقق مصالح الدولة المتلقية لها (الخزرجي، 2009، ص285).

الفرع الرابع: الوسائل العسكرية

1- شن الحرب: هو النزاع المسلح المتبادل بين دولتين أو أكثر من الكيانات والتحالفات غير المنسجمة، لإعادة التنظيم الجيوبوليتيكي للحصول على نتائج مرجوة (قادري، 2009، ص53).

2- سياسة التسلح: تعد من أقدم الأساليب التي تستخدمها الدولة سواء أكان من خلال نزع السلاح وضبط السلاح أم زيادة القدرات العسكرية في الدولة، بهدف الإبقاء على توازن القوى القائم أو تغييره، وهنا كانت العلاقة الوثيقة بين التسلح والتوازن الدولي (وايت، 2024، ص320).

3- سياسة التحالفات: جاءت كردة فعل لفشل نظام الأمن الجماعي، وبديلاً عن سياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول، فالقوى الدولية الكبرى تطبق سياسة التحالفات في النظام الدولي لتحقيق التوازن الاستراتيجي، وأن استمرار التحالف الدولي يتطلب وجود التقارب السياسي والأيديولوجي بين أعضاء التحالف الدولي، فضلاً عن التوافق والانسجام بين مصالح وأهداف أطراف التحالف (العلي، 2017، ص229). ويمكن تحديد وظائف الأحلاف في توازن القوى بما يأتي (توفيق، 2000، ص232، 233):

أ- تقويض قوة الخصم وأضعاف ائتلاف العدو الحالي أو المحتمل.

ب- سحب حلفاء الخصم بالمساعي العسكرية والدبلوماسية.

ت- تحطيم آمال الخصم في الحصول على حلفاء جدد، وتحطيم آمال حلفاء الخصم الجديد.

4- سياسة المناطق العازلة: تقوم على قوتين استراتيجيتين دوليتين أو أكثر، إذ تعمل على جعل دولة أن تكون محايدة بصفتها منطقة عازلة أو فاصلة، وغالباً ما تكون هذه الدولة ضعيفة، ولا تمثل خطراً على أمن ومصالح تلك القوى، وتعمل على تقليل فرص الصدام فيما بينها، مثل: هولندا التي كانت حاجزاً بين فرنسا وألمانيا والنمسا وسويسرا قبل الحرب العالمية الأولى (مقلد، المرجع السابق، ص274، 275).

الفرع الخامس: سياسة التدخل في شؤون الدول الأخرى

تلجأ بعض الدول خاصة القوى الكبرى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بهدف إيجاد نظام سياسي موالي يكون أكثر ارتباطاً بها، بغية الإبقاء على حالة التوازن الدولي في منطقته الإقليمية أو لتغييرها حسب اقتضاء المصالح الإستراتيجية للدولة أو القوى المتدخلة، مثل: تدخل ألمانيا وإيطاليا لتغيير نظام الحكم في إسبانيا أثناء الحرب الأهلية الإسبانية خلال الأعوام 1936 – 1939 (بلخيرات، 2017، ص53).

الخاتمة

تطور مفهوم التوازن تبعاً لتطور طبيعة العلاقات الدولية، فالتوازن الذي يصف حالة التعادل بين القوى المتعارضة كان يقوم في الأساس على دور العامل العسكري، لكنه تراجع جراء تطور طبيعة قوة الدولة، حيث الأخذ بنظر الاعتبار مقومات القوة الشاملة عند النظر إلى قوة الدولة، الأمر الذي زج مفهوم التوازن في مرحلة جديدة تعززت مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، إذ انقسم النظام العالمي إلى الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وأصبحت القوى الفاعلة على المستوى الدولي تسعى لتحقيق الهيمنة المطلقة أو مواجهة النفوذ المعارض ضمن إطار الحرب الباردة وظهور الأسلحة النووية مما أفرز حالة من الاستقطاب والتنافس أسست ما يسمى التوازن الاستراتيجي.

ومع تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991، وقيام الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة أخذ التوازن منحى آخر يقوم على التفرد والهيمنة، ومنذُ نهاية العقد الأول من القرن الحادي العشرين حيث ظهرت القوى الصاعدة والقوى التعديلية بدأت مرحلة جديدة من التوازن على المستوى العالمي بين الأقطاب الدولية.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب
عطوان، خضر عباس. (2010). "القوى العالمية والتوازنات الإقليمية". دار إسامة للنشر والتوزيع. عمان.
ليتل، ريتشارد. (2009)، "توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج". ترجمة: هاني تابري، دار الكتب العربي. بيروت.
اغوان، علي بشار بكر. (2021). "مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد". دار الأكاديميون للنشر والتوزيع. عمان.
يسوف، يامن خالد. (2010). "واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية". منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. دمشق.
العلياوي، سماح مهدي صالح. (2025). "العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة (توازن القوى – الأحادية القطبية – التعددية القطبية)". هاتريك للطباعة والنشر والتوزيع. بغداد.
أبو خزام، إبراهيم. (1999). "الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام". الأهلية للنشر والتوزيع. عمان.
طلعت، عبد المنعم. (1998). "إدارة المستقبل: الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد". الهيئة المصرية للكتب. القاهرة.
الشلبي، إبراهيم أحمد. (1985). "أصول التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات الدولية". الدار الجامعية للنشر والتوزيع. الإسكندرية.
مقلد، إسماعيل صبري. (1985). "الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية". مؤسسة الأبحاث العربية. القاهرة.
عبد البديع، أحمد عباس. (1988). "العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة". مكتبة عين شمس. القاهرة.
هيلر، مارك وتماري، دوف، وأيتان، زئيف. (1984). "التوازن العسكري في الشرق الأوسط". ترجمة: نبيه الجزائري. دار الجليل للنشر. عمان.
مورغنثاو، هانز جي. (1964). "السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام". ج1. ترجمة: خيري حماد. الدار القومية للنشر. بيروت.
العويني، محمد علي. (1982). "العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية، التطبيق، الاستخدامات الإعلامية". مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.
حسين، خليل. (2009). "النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية". دار المنهل اللبناني. بيروت.
الجاسور، ناظم عبد الواحد. (2009). "موسوعة علم السياسة". دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان.
الخزرجي، ثامر كامل محمد. (2009). "العلاقات الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات". ط2. مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان.
قادري، حسين. (2009). "النزاعات الدولية: دراسة وتحليل". دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع. عمان.
وايت، مارتن. (2024). "سياسة القوة". ترجمة: عمر سليم التل. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت.
العلي، علي زياد. (2017). "المرتكزات النظرية في السياسة الدولية". دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة.
توفيق، سعد حقي. (2000). "مبادئ العلاقات الدولية". دار وائل للنشر. عمان.
بلخيرات، حوسين. (2017). "النظرية السياسية للمجتمع الدولي: دراسة في اتجاهات العلاقات الدولية منذُ نهاية الحرب الباردة". مركز الكتاب الأكاديمي. القاهرة.

Brown, Seyom. (1996). "International Relations in a Changing Global System: Toward a Theory of the World Policy". West view press. Colorado.

Griffiths, Martin.(2002). "International Relations: The Key Concepts". First published. Rutledge. London.

ثانياً: المجلات

Jones, Stephen B.(1954). "The Power Inventory and National Strategy". World Politics. Vol. 6. No. 4. Jul.

معلوم، حسين. (1993). "القطب الأمريكي: محاولة الانطلاق وتحديات المنافسة". مجلة السياسة الدولية. مؤسسة الأهرام. القاهرة. السنة التاسعة والعشرون. المجلد 28. العدد ١١٢. نيسان/أبريل.